

تَجَلَّى أهمية بحث موضوع (الحماية الدستورية للحريات الفكرية بموجب دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥), في أنَّ الحريات الفكرية بمختلف صورها من أكثر المواضيع التي أثارت جدلاً سواء على الصعيد الوطني أو الدولي بشأن حمايتها دستورياً وقانونياً من حيث حدودها وضوابط ممارستها وفعالية الضمانات, لأن حق الإنسان في التفكير والتعبير والإعتقاد أو أية حرية أخرى تعدّ المصلحة العليا التي يجب العمل على صيانتها. وذلك يجعلنا نتلمس أهميتها البالغة في الدراسات الدستورية والقانونية المقارنة التي يُعدّ المساس أو الحرمان منها هو انتقاص من كرامة الإنسان ومخالفة لما جاءت به الشرائع الآلهية والدساتير العربية والاجنبية والمواثيق الدولية, ينتهي عهد المعاناة واضطهاد الإنسان وسلب حقوقه وانتهاك حرياته الفكرية . من هنا جاء اختيارنا لموضوع الحماية الدستورية للحريات الفكرية لمعرفة مستوى الحماية التي وفرها دستورُ تَجَلَّى أهمية بحث موضوع (الحماية الدستورية للحريات الفكرية بموجب دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥), في أنَّ الحريات الفكرية بمختلف صورها من أكثر المواضيع التي أثارت جدلاً سواء على الصعيد الوطني أو الدولي بشأن حمايتها دستورياً وقانونياً من حيث حدودها وضوابط ممارستها وفعالية الضمانات, لأن حق الإنسان في التفكير والتعبير والإعتقاد أو أية حرية أخرى تعدّ المصلحة العليا التي يجب العمل على صيانتها. وذلك يجعلنا نتلمس أهميتها البالغة في الدراسات الدستورية والقانونية المقارنة التي يُعدّ المساس أو الحرمان منها هو انتقاص من كرامة الإنسان ومخالفة لما جاءت به الشرائع الآلهية والدساتير العربية والاجنبية والمواثيق الدولية, ينتهي عهد المعاناة واضطهاد الإنسان وسلب حقوقه وانتهاك حرياته الفكرية . من هنا جاء اختيارنا لموضوع الحماية الدستورية للحريات الفكرية لمعرفة مستوى الحماية التي وفرها دستورُ جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ لتلك الحريات في ظل النظام الديمقراطي, الذي يستلزم